الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/50/455
23 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - معلومات أساسية	١ - ٨	٢
ثانيا - الحالة الاقتصادية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ واحتمالات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩	٩ - ٢٢	٤
ألف - الحالة الاقتصادية في عام ١٩٩٤	٩ - ١٤	٤
باء - الاحتمالات الاقتصادية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦	١٥ - ١٨	٥
جيم - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩	١٩ - ٢٢	٦
ثالثا - عقبات وآفاق عملية التعمير وتعزيز الديمقراطية	٢٣ - ٣٤	٧
رابعا - التقدم في التعمير ودعم الديمقراطية	٣٥ - ٤٨	٩
ألف - الاحتياجات المالية واستجابة المجتمع الدولي	٣٥ - ٤٣	٩
باء - التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع	٤٤ - ٤٨	١١
المرفق - التقدم المحرز في البرامج والمشاريع الرئيسية المتعلقة بعملية التعمير الوطني		١٣

061195 031195 95-28635

9528635

أولا - معلومات أساسية

١ - في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ساعدت اتفاقات السلم الموقعة بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في إنهاء ١٢ عاما من النزاع السياسي والعسكري بصفة رسمية، هذا النزاع الذي أدى إلى مقتل ٧٥ ألف شخص وهجرة شخص واحد من كل خمسة تقريبا سلفادوريين ونزوح مئات الآلاف من السكان داخليا. وتكبد البلد، بالإضافة إلى ذلك خسائر تفوق ٦٠٠ ١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة نتيجة دمار هياكله الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. وقد نصت اتفاقات السلم في هذا السياق على التزامات محددة ترمي الى ما يلي: (أ) وضع الشروط اللازمة لإنهاء النزاع المسلح؛ (ب) معالجة الأسباب الجذرية لاندلاع النزاع على أساس المبادئ الديمقراطية؛ (ج) إيلاء عناية خاصة لعملية تعمير البلد في سياق تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - ومن الالتزامات المتعهد بها يجدر بالإشارة ما يلي: (أ) إزالة مظاهر التسلح في البلد عن طريق تغيير القوات المسلحة وخفض أعدادها وتسريح أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وإدماجهم في المجتمع؛ (ب) استبدال شرطة وطنية مدنية جديدة، تشكل عناصرها من خريجي الأكاديمية الوطنية الجديدة للأمن العام بالشرطة القديمة ذات الطابع العسكري؛ (ج) إصلاح الجهاز القضائي بإنشاء المجلس الوطني للقضاء ومعهد التدريب القضائي التابع له؛ (د) إنشاء مكتب المدعي العام للدفاع عن حقوق الإنسان؛ (هـ) إصلاح نظام الانتخابات؛ (و) إبرام اتفاقات وإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية تشمل، فيما تشمل، إنشاء منتدى للتشاور بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ خطة للتعمير الوطني. والهدف من هذه الخطة هو بالتحديد دعم عملية السلم والمصالحة الوطنية بإيجاد الظروف اللازمة لإدماج أشد الناس تضررا من النزاع في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

٣ - وإذ تتمسك السلفادور بروح هذه الالتزامات، فإنها تتعهد بكسب رهان التحول إلى بلد يتوافر فيه الأمن القضائي ويحكمه القانون؛ ويُكفل فيه احترام حقوق الإنسان ويتيح لأبنائه مزيدا من فرص التمتع بالرفاه الاقتصادي. وتصطدم هذه الأهداف الطويلة المدى في الأجل القريب بالعقبة المتمثلة في ضرورة تعزيز نمو اقتصاد البلد نموا مستداما تصاحبه سياسات للقضاء على الفقر ويتحقق في ظل أجواء تمارس فيها على نطاق واسع ديمقراطية تقوم على المشاركة.

٤ - وقد مر على توقيع الاتفاقات ما يزيد على ثلاثة أعوام نفذت فيها أنشطة قصيرة المدى ذات أثر فوري تتصل بالعملية المعقدة لتسريح الأفراد وتعزيز/إنشاء المؤسسات الديمقراطية. وكان من أبرز ما شهدته هذه الفترة كذلك تنفيذ مختلف المبادرات المتعلقة بما كان يتعين إحداثه في النظام السياسي والاجتماعي للسلفادور من تغييرات تهيئ الظروف اللازمة لتحقيق آمال المجتمع السلفادوري المتطلعة نحو تعزيز عملية السلم. ويتطلب ذلك إنشاء وتعزيز وتشغيل مؤسسات الديمقراطية الجديدة؛ وتنفيذ برامج ومشاريع إعادة الدمج في مجال الإنتاج والتعمير المدرجة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الطويلة

المدى؛ وتقديم الرعاية الكاملة لأشد الناس تضررا من النزاع، انطلاقا في ذلك من منظور القضاء على الفقر المتأصل.

٥ - ويتعين في ظل الحقائق السائدة في السلفادور تنفيذ جدول أعمال تعزيز السلم الواسع النطاق هذا، في سياق اقتصادي شامل ومتشعب جدا، يتعين أن تتضافر فيه جهود التعمير والتنمية وجهود تحقيق المصالحة والمشاركة الديمقراطية. فإمكانية إحلال سلم دائم في السلفادور تقتضي أن ينمو اقتصاده، الذي أصبح يقوم على نموذج جديد - نموا مستداما يدعمه جهاز حكومي حديث يكفل عدالة التوزيع ويتبنى مجموعة تغييرات تقع من خلال المؤسسات الديمقراطية الجديدة.

٦ - والجدير بالذكر والتقدير أن طرفي اتفاقات السلم قد أبديا، خلال الفترة التي تلت توقيع تلك الاتفاقات، رغبة في إيجاد وتحديد آليات تفاهم لتنفيذ الولايات المنصوص عليها في هذه الاتفاقات. وقد اضطلعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بدور بارز في هذا الصدد جسدته مهمتها في مجال التحقق من تنفيذ الالتزامات. وقد أنهت هذه البعثة أنشطتها في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

٧ - وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، قبل انتهاء ولاية البعثة، واستجابة لطلب تقدمت به الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، وتلبية لرغبة الطرفين في تنفيذ ما تبقى معلقا من الالتزامات الواردة في اتفاقات السلم، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة الجديدة للسلفادور. وتضطلع هذه البعثة، التي بدأت عملها في ١ أيار/مايو ١٩٩٥، بأنشطة مماثلة للأنشطة التي اضطلعت بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور من حيث التحقق من امتثال الطرفين للاتفاقات وبذل المساعي الحميدة، فضلا عن تقديم المعلومات بشأن تنفيذ العمليات الناشئة عن البرامج الواردة في تلك الاتفاقات.

٨ - وتؤكد التقارير الشهرية التي تعدها البعثة عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات السلم عزم الطرفين على الوفاء بالالتزامات المقررة. ومع ذلك فإن هذه التقارير قد أوضحت أيضا أن هناك، برغم الإرادة السياسة، عقبات تحول دون تنفيذ بعض الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقات السلم. ولذلك اتفق الطرفان على ضرورة تمديد فترة وجود البعثة للاضطلاع بالتزامات الأمم المتحدة الواردة في اتفاقات السلم، ولذلك اتفق على تمديد فترة البعثة لستة أشهر أخرى ابتداء من ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.

ثانيا - الحالة الاقتصادية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ واحتمالات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩

ألف - الحالة الاقتصادية في عام ١٩٩٤

٩ - إن ما يستشف من متغيرات الاقتصاد الكلي في عام ١٩٩٤ بالمقارنة بالأعوام السابقة لا يؤكد انتعاش الاقتصاد واستقراره فحسب، بل ويقيم الدليل على توافر شروط استمرار نسق النمو المستدام. ويعكس ذلك الاتجاه أيضا ما أبدته الحكومة منذ تسلم مهامها (١٩٨٩) من انضباط في تطبيق سياسات التكيف/الاستقرار. بيد أنه رغم ما يؤكده هذا الاتجاه من توازن الحالة المالية في القطاع الخارجي وفيما يتعلق بالأسعار، باعتبار ذلك نتيجة مباشرة حققها تطبيق برنامج التكيف، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى التحكم في أدوات السياسة الاقتصادية التي تشجع قطاعي الاقتصاد الرئيسي والثانوي.

١٠ - وفيما يتعلق بأداء إجمالي الأنشطة الإنتاجية، سجل الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ زيادة بنسبة ٦ في المائة، أي ما يقل عن معدل زيادته في الأعوام الماضية التي سجلت فيها معدلات تزيد على ٧ في المائة.

١١ - وفي العام الماضي، بلغ عجز الميزان التجاري ٣٢٥ ١ مليون دولار، وفاق بذلك مستوييه المسجلين في العامين الأخيرين. والقفزة التي حققتها الواردات إنما يعود الفضل فيها إلى حد بعيد إلى عملية الانتعاش الاقتصادي نتيجة زيادة الطلب على السلع المستوردة. وسجل ميزان حركة رؤوس الأموال فائضا (قدره ٢٢٤ مليون دولار)، ولكنه يقل عن فائض عام ١٩٩٣ (٢٣٤ مليون دولار). وارتفع صافي الاحتياطي النقدي الدولي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (٧٨٨ مليون دولار) بنسبة ٢٢ في المائة مقارنة بالعام الماضي.

١٢ - ووصل معدل التضخم في عام ١٩٩٤ إلى ٨,٩ في المائة وواصل بذلك اتجاهه الانخفاضي، مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٩٣ (١٢,١ في المائة) و عام ١٩٩٢ (١٩,٩ في المائة). وظل متوسط سعر الصرف من جهته على حاله ولم يسجل سوى تقلب طفيف نسبيا بين فترة وأخرى. وحافظت معدلات الفائدة على مستويات تعد أكثر ارتفاعا مما كانت عليه مقارنة بمعدلات التضخم وتقلبات سعر الصرف الطفيفة. ومن الجدير بالذكر أن أهداف النمو المنشودة يؤثر فيها سلبا - بفعل التنافس الدولي - عاملان يحدان بدرجة كبيرة من اجتذاب الاستثمارات الإنتاجية، هما سعر العملة الذي يحد من القدرة على التنافس، وارتفاع سعر الفائدة على القروض (من ١٨ في المائة إلى ٢٠ في المائة).

١٣ - وفي مجال المالية العامة، تقلصت بشكل واضح نسبة العجز المسجل في القطاع العام غير المالي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجع من نسبته البالغة ١,٦ في المائة في عام ١٩٩٣ لينزل في عام ١٩٩٤ إلى نسبة قدرها ٠,٦ في المائة، فيصل بذلك إلى المستوى الذي خططت له الحكومة. ومن الجدير بالذكر أن الزيادة المسجلة في الإيرادات المتأتية من الرسوم قد قابلها انخفاض نسبي في قيمة المنح. وقد

كان من شأن زيادة النفقات الجارية (ولا سيما الأجور) وضعف الأداء في مجال النفقات الانتاجية أن انعكس تأثيرهما على الجزء الأوفر من إجمالي النفقات.

١٤ - ولم يكن الانضباط الذي اقتضته عملية التكيف/الاستقرار ليمر دون تكاليف اجتماعية للتكيف. وتتمثل هذه التكاليف في القيود الحائلة دون وضع برامج للقضاء على الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية والمناطق المتضررة من النزاع تضررا مباشرا. وأخيرا، بلغ مستوى تحويلات الأسر خلال العام الماضي ٩٦٢,٥ مليون دولار، أي ما يعادل، بالقيمة الجارية، ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وما يزيد بنسبة ١٨ في المائة على قيمة صادرات السلع والخدمات (باستثناء الصناعات التجميعية) وهو ما ساهم في عدم زيادة تدهور الحالة الاقتصادية لنسبة كبيرة من السكان.

باء - الاحتمالات الاقتصادية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦

١٥ - تتلخص الأهداف الرئيسية التي تعتزم الحكومة بلوغها في عام ١٩٩٥ في تحقيق المؤشرات التالية: نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٦ في المائة و ٧ في المائة؛ النزول بمستوى عجز الميزان التجاري إلى ما قدره ١ ٢٥٠ مليون دولار، حيث يتوقع نمو الصادرات (باستثناء الصناعات التجميعية) بنسبة ٣٥ في المائة؛ نمو صافي الاحتياطي النقدي الدولي بنسبة ٢٠ في المائة ليصل إلى ٩٦٠ مليون دولار. ويتوقع أن تستمر قيمة الموارد المتأتية من تحويلات الأسر في الارتفاع لتصل إلى قرابة ١ ٠٠٠ مليون دولار. وقدرت نسبة المعدل السنوي للتضخم في هذا العام بين ٦ في المائة و ٨ في المائة.

١٦ - وتساعد الاحصاءات المتوافرة في حزيران/يونيه ١٩٩٥ في تقدير مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي في نهاية الفترة. وهكذا، ستكون عندئذ أهداف نمو الانتاج قد تحققت، وسيكون مستوى عجز الميزان التجاري أعلى من مستواه المتوقع، وسيبلغ صافي احتياطي النقد الدولي وتحويلات الأسر المقدار المقدر لهما. وفيما يتعلق بالمعدل السنوي للتضخم، تشير التقديرات إلى أنه سيتجاوز نسبة الـ ١٠ في المائة. ويعود هذا الارتفاع إلى الأثر المترتب على رفع ضريبة القيمة المضافة من ١٠ في المائة إلى ١٣ في المائة والتوقعات التي أثارتها العملية الكبيرة المتعلقة بإقرار تلك الضريبة والتي اقترح فيها في وقت ما الوصول بنسبتها إلى ١٥ في المائة.

١٧ - وتتمثل الأهداف الرئيسية التي تعتزم الحكومة الآن تحقيقها في مجال الاقتصاد الكلي في ما يلي: إبقاء نسق النمو الاقتصادي في مستويات تزيد على ٥ في المائة؛ النزول بمعدل التضخم إلى أقل من ٨ في المائة؛ العمل على إبقاء عجز القطاع العام غير المالي في حدود لا تتجاوز ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ زيادة المدخرات الوطنية والاستثمارات الانتاجية الداخلية، والخارجية بوجه خاص؛ توحيد إصلاحات المالية العامة وتحسين كفاءة النظام المالي وقدرته على المنافسة؛ العمل على الحيلولة دون زيادة ارتفاع عجز الميزان التجاري، وذلك بالسعي إلى رفع مستويات حجم الصادرات. ومن المؤمل أن تصل مبالغ العملة المتأتية من تحويلات الأسر إلى مستوى يعادل مستواها لعام ١٩٩٥. وسيتواصل الاعتماد في سد

العجز على تحويلات الأسر والمنح والقروض والتبرعات من رأس المال الخاص. وتتوقع التقديرات الأولية بشأن ميزان المدفوعات تحقيق نتيجة إيجابية، حيث ينتظر أن يستمر تراكم صافي احتياطي النقد الدولي.

١٨ - ويستخلص مما سبق أن الحكومة، في ضوء الأدوات السياسية المستخدمة والنتائج المتوقعة لعام ١٩٩٥ وتقديرات عام ١٩٩٦، ستواصل تطبيق برنامج التكيف/الاستقرار في مرحلة يفترض أن تنشأ فيها الظروف المناسبة لتشجيع قيام جهاز إنتاجي قادر على المنافسة على الصعيد الدولي.

جيم - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩

١٩ - يتمثل الهدف الأساسي الذي حددته الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ في توفير الشروط اللازمة لإنشاء جهاز اقتصادي يقدر على المنافسة دوليا ويكفل تحقيق النمو بنسق مستدام، وذلك بالاعتماد على سياسات راسخة لإتاحة وظائف وسبل دخل تحسن مستويات رفاه السكان بصفة تدريجية. ومن المزمع إدخال إصلاحات هامة على مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى القطاعي لتخطي مختلف العقبات التي تحد من كفاءة الاقتصاد السلفادوري برمته وقدرته على المنافسة. وتولي الحكومة عناية خاصة لعملية تحويل هياكل الدولة، ولا سيما هيكل جهازها التنفيذي. من خلال سياسات التحديث. والجدير بالذكر من هذه السياسات قرار خصخصة الأنشطة الانتاجية والخدمية التابعة للقطاع العام وتشجيع اللامركزية وتطبيق تدابير تبسيط الإجراءات الإدارية.

٢٠ - وللوصول بالاقتصاد إلى مستويات المنافسة الدولية، تعتزم الحكومة العمل على إبقاء نسق نموه السنوي بما يزيد على ٥ في المائة. ويتطلب ذلك أن تتمكن السلفادور في مدى متوسط من الحصول على عملات صعبة من التصدير تفوق تكلفة الواردات، بجهازها الإنتاجي الذي يفتقر إلى التكنولوجيا افتقارا كبيرا.

٢١ - وفيما يتعلق بالاقتصاد الكلي، تتركز الإصلاحات الرئيسية المزمعة في مجالات السياسة التجارية وأسعار الصرف والسياسة الضريبية. ففيما يتعلق بالسياسة التجارية، انخفضت منذ أول نيسان/ابريل ١٩٩٥ التعريفات الجمركية انخفاضا كبيرا استجابة بذلك لحجة يرى أصحابها أن جدولها السابق كان يحول دون تحديث بعض المؤسسات، ولا سيما في القطاع الصناعي. وفيما يتعلق بسياسة أسعار الصرف، اقترحت الحكومة سعيا لتجنب أي خطر ينشأ عن تغير أسعار الصرف، دون التوصل في ذلك إلى توافق آراء، ربط الاقتصاد تدريجيا بالدولار، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض أسعار الفائدة تدريجيا وتقليص ما ينجم عنها من التكلفة المالية التي تتحملها المؤسسات. وفيما يتعلق بالسياسة الضريبية، اتخذ إجراء هام يتمثل في رفع ضريبة القيمة المضافة بثلاث نقاط مئوية للتعويض عن نقص الإيرادات الضريبية الذي نجم عن التخفيض الأخير في التعريفات الجمركية، ولرفع المبالغ المتأتية من جباية الضرائب لتمويل البرامج المتصلة بتنفيذ اتفاقات السلم. وقد أدخلت كذلك تعديلات على التشريعات شملت جريمة التهرب من دفع الضرائب، وهناك قيد الدراسة أو المناقشة مبادرات أخرى لتحسين جباية الضرائب.

٢٢ - وفي مجال السياسة الاجتماعية منحت الحكومة الأولوية لمسألتين: التنمية البشرية، ورفاه الإنسان ورقيه. والهدف من التنمية البشرية هو تحسين المستوى المعيشي للسكان ونوعية حياتهم وتهيئة أسباب المساواة والحراك الاجتماعيين. ويتطلب ذلك العمل، في المدى القصير والمدى المتوسط، من أجل تحسين خدمات الصحة والتغذية والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي. أما السياسات المتعلقة بتحقيق رفاه الإنسان ورقيه فهي تهدف إلى العناية بالفئات الضعيفة من خلال إتاحة وظائف ثابتة في برامج تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والبالغة الصغر.

ثالثا - عقبات وآفاق عملية التعمير وتعزيز الديمقراطية

٢٣ - تهدف الالتزامات المترتبة على اتفاقات السلم إلى إرساء أسس صيغة جديدة للتعايش الاجتماعي قوامها تكافؤ فرص الناس في التمتع بالرفاه وسيادة دولة القانون وروح الديمقراطية. وفي هذا السياق ينبغي لمختلف أجهزة الحكومة أن تعتبر تلك الالتزامات بندا ثابتا في جدول أعمالها. وتعكس فيه السياسات والاستراتيجيات الإنمائية روح اتفاقات السلم.

٢٤ - وفي السياق المشار إليه أعلاه، يتحتم ألا يكون وضع برنامج التكيف الاستقرار، من جهة، وتنفيذ خطة للتعمير الوطني وبناء دولة القانون، من جهة أخرى، متعارضين بل متكاملين. وهذا يقتضي مواءمة سياسات برنامج التكيف مع السياسات ذات الصلة بالتحولات اللازمة لتعزيز عملية السلم. وهذه المطالب التي نادت بها مختلف قطاعات المجتمع السلفادوري إنما تعتبر من المسائل الطبيعية التي يتطلبها تغيير النموذج الإنمائي.

٢٥ - والجدير بالذكر أن التغييرات المزمع إحداثها تغييرات تندرج في إطار مجموعة مؤشرات لا تعكس بالضرورة هشاشة النموذج الحالي وإن كانت تمثل قيودا يضعها برنامج الاستقرار للحد من تفاقم العجز المالي وسده من موارد داخلية. وفي كلتا الحالتين، فإن تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى مشاريع الإدماج وتعزيز الديمقراطية يتطلب بالتأكيد توفير موارد خاصة تسدد في معظمها من أموال خارجية. ويتطلب ذلك أيضا أن تحظى تلك البرامج وبرامج تخفيف حدة الفقر وتحديث الدولة بدعم سياسي ومالي من الحكومة.

٢٦ - وتنفيذ ما تنص عليه اتفاقات السلم من برامج لإعادة إدماج قدماء المحاربين والمسرحين والملاك في المجال الانتاجي، لا يكفل في حد ذاته استدامة هذه البرامج في سياق النشاط الانتاجي إذا ما غلب عليها الطابع الاستعجالي (قصر مداها) وظلت عبارة عن عمل أنجز لغرض محدد وليد لحظته. ولذا فإن من المهم التذكير بأن استدامة تلك العملية تتطلب، على المدى المتوسط والمدى الطويل، إدخال تغييرات جوهرية على استراتيجيات رعاية المستفيدين. وسيظل الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلد مرهونا إلى حد بعيد بنجاح سياسات تشغيل السكان المتضررين من النزاع وتمكينهم من مصادر الدخل الدائم.

٢٧ - ويتعين كذلك أن تتخذ بادئ ذي بدء جميع الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في ضمان استمرارية عمل المؤسسات الديمقراطية وفقا لروح اتفاقات السلم التي تم بموجبها إنشاؤها أو تعزيزها. أما المؤسسات التي ينبغي في هذا الصدد دعمها سياسيا وتزويدها بمساعدة تقنية ومالية في ما يلي: (أ) المؤسسات الجديدة لجهاز الأمن العام (الشرطة الوطنية المدنية والأكاديمية الوطنية للأمن العام)؛ (ب) مكتب للمدعي العام الدفاع عن حقوق الإنسان؛ (ج) المؤسسات التي تشكل الجهاز القضائي؛ (د) مختلف دوائر نظام الانتخابات).

٢٨ - وجدير بالذكر أنه قد تبين من عملية متابعة مختلف المشاريع وتقييمها، ولا سيما مشاريع إعادة إدماج سكان الريف، أن بعض المستفيدين من تلك المشاريع بدأت تدب في نفوسهم مشاعر عدم التيقن والقلق بسبب صعوبات توطينهم وتوطين أسرهم نهائيا وعدم توافر الشروط الكفيلة بتمكينهم من الشروع في ممارسة أي نشاط إنتاجي مستدام. ولمعالجة هذا الأمر، يتعين الإسراع بتنفيذ ما يلي: (أ) اتخاذ التدابير اللازمة لإتمام عملية نقل الأراضي وإدراج برامج تقديم المساعدة التقنية ومنح الائتمانات والمعونات المباشرة؛ (ب) تعجيل عملية التسوية القانونية لملكية أراضي المستوطنات البشرية الريفية ودعم تلك المجتمعات المحلية باتخاذ مبادرات توضع خصيصا للنهوض بهم اجتماعيا واقتصاديا؛ (ج) الاستفادة من المشاريع الصغيرة في توسيع نطاق تدريب المستفيدين من برامج إعادة الإدماج وتزويدهم بالائتمانات والمشورة.

٢٩ - وبصرف النظر عما حقق من مكاسب وخطوات في تعزيز أو إنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة، فإن الحاجة لا تزال قائمة لدعم الإجراءات المتخذة وإجراء الإصلاحات اللازمة فيما يتعلق بالضمانات القضائية والحياة الوظيفية لأفراد الشرطة ونظام الانتخابات.

٣٠ - وفيما يتعلق بإقامة العدل، يتعين أن تتواصل عملية اختيار الأفراد المقبلين على ممارسة مهنة القضاء، وهو ما يندرج عموما في سياق استراتيجية لتحديث الجهاز القضائي وتعزيز دولة تكون دولة القانون بالفعل.

٣١ - وفيما يتعلق بجهاز الأمن العام، لا بد من أن تكتسب عملية تعزيز مؤسسات الشرطة الوطنية المدنية وترسيخها زخما شديدا يشفع بوضع إطار قانوني وإداري يحدد صلاحياتها على نحو واضح بشكل يكفل قدرتها على العمل بما يحقق أهدافها المتمثلة في ضمان أمن المواطنين في كنف احترام حقوق الإنسان. وينبغي في هذا السياق أن تدعم على سبيل الأولوية الإجراءات المتخذة في المجالات الرئيسية التالية: (أ) تشغيل أجهزة المراقبة الداخلية؛ (ب) تعزيز هيكل الإدارة والتخطيط؛ (ج) تعزيز قدرات التحقيق في الجرائم ودعم ارتباط هذه المهمة بمكتب النائب العام للجمهورية. وينبغي لهذا المكتب أن يتولى بصفة فعلية التوجيه الوظيفي لإدارة التحقيق في الجرائم. ولهذه الإدارة أهمية بالغة لتخطي ما يحول دون تطوير جهاز الحماية في السلفادور من عقبات لم يتسن معها حتى الآن التغلب على مشكلة الإفلات من العقاب. ذلك أنه إذا ما ظلت الحالة على ما هي عليه، فسيتعذر جدا، كلما ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان، تحديد

المسؤولين عن ذلك واعتقالهم وإنزال العقوبات المناسبة في حق كل منهم، الأمر الذي تترتب علي انعدامه مشاكل أخرى من قبيل إندلاع أعمال العنف وانعدام أمن المواطنين.

٣٢ - وقد تتأثر عملية التعمير وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحقيق التنمية بتغير حالة المواطنين السلفادوريين الذين منحوا حق الإقامة في الولايات المتحدة الأمريكية "بصفة مؤقتة" لفترة تنتهي مدتها في بداية عام ١٩٩٦. فاحتمال عودة هؤلاء المواطنين في أعداد ضخمة سيحمل البلد أضرارا اقتصادية واجتماعية: (أ) فمن الناحية الاقتصادية، سيتجلى ذلك في تأثير تحويلات الأسر في متغيرات الاقتصاد الكلي في القطاع الخارجي، وفي انخفاض دخل عدد كبير من الأسر التي يتوقف رزقها على تلك التحويلات، وفي زيادة التنافس على فرص العمل؛ (ب) ومن الناحية الاجتماعية، سيتجلى ذلك في تفسخ النسيج المجتمعي في بعض المناطق، مما قد ينال من عدد من المكاسب التي حققت في مجال إحلال السلام.

٣٣ - ومنذ توقيع اتفاقات السلم، قُطِعت خطوات كبيرة في مجال التعمير الوطني وتعزيز الديمقراطية. بيد أن الحاجة لا تزال قائمة إلى التعاون التقني والمالي من جانب المجتمع الدولي، فبدونه تتقلص كثيرا فرص تعزيز النمو الاقتصادي وأنشطة التعمير وتحسين الظروف المعيشية لأشد الناس فقرا وإحلال السلم وإشاعة الديمقراطية وتشغيل مؤسساتها. وحبذا كذلك لو عجل جهاز الحكومة التنفيذي والمانحون بعملية تقديم المعونة الموعودة واعتماد مشاريع ملموسة تساعد على تدارك التأخيرات الحاصلة في البداية ومواصلة أو إتمام مختلف البرامج المتصلة بعملية السلم. ويفضل في هذا الصدد لو حسن المانحون تنسيق أنشطتهم بما يضفي على المساعدة الدولية قدرا أكبر من التماسك.

٣٤ - وقد استجاب المجتمع الدولي لنداءات تمويل مشاريع الهياكل الأساسية وتحسين الخدمات الاجتماعية ومشاريع التعويضات الاجتماعية. بيد أنه لم يستجب في عدة مناسبات أخرى لنداءات تمويل برامج تتصل مباشرة باتفاقات السلم وتضطلع بدور حاسم في تعزيزه. ومن المشاريع الرئيسية التي لا تزال بحاجة إلى الدعم المالي، يمكن ذكر مشاريع تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشغيلها، والمشاريع المتعلقة بالتدريب وتقديم الائتمانات وبناء المسكن اللائق لتأمين إدماج قدماء المحاربين والمسرحين وأشد الناس تضررا من النزاع في الأنشطة الإنتاجية والحياة الاجتماعية.

رابعا - التقدم في التعمير ودعم الديمقراطية

ألف - الاحتياجات المالية واستجابة المجتمع الدولي

٣٥ - منذ أن وقعت اتفاقات السلم، بلغ عدد الاجتماعات التي خصصها الفريق الاستشاري للسلفادور ثلاثة اجتماعات عقدت تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير في أعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٥. وقد شارك مصرف البلدان الأمريكية للتنمية في رعاية الاجتماع الذي عقد مؤخرا (باريس، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥).

٣٦ - وفي تلك الاجتماعات الثلاثة، عرضت الحكومة على المجتمع الدولي احتياجاتها المالية ذات الأولوية في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: (أ) خطة التعمير الوطني؛ (ب) البرامج التكميلية لتنفيذ اتفاقات السلم وتشمل المؤسسات الديمقراطية؛ (ج) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد عولجت في الاجتماع الذي عقده الفريق الاستشاري مؤخرا مواضيع هامة تتعلق بتعزيز السلم وتضمنت ما يلي: تنفيذ برنامج نقل الأراضي، بما في ذلك سبل استدامتها ودعمها ببرامج تكميلية؛ تعزيز المؤسسات الديمقراطية؛ تعزيز مؤسسات المجتمع المدني؛ القضاء على الفقر في المناطق الريفية.

٣٧ - وقد قدرت في عام ١٩٩٢ تكاليف الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦ فيما يتعلق بالاحتياجات ذات الأولوية لتمويل عملية تعزيز السلم والتعمير الوطني بمبلغ قدره ٥٦٦ ١ مليون دولار، حددت مساهمة الحكومة فيه بما نسبته ٢٦ في المائة. وتشير بيانات حديثة إلى أن نسبة مساهمة الحكومة وصلت إلى ٦٧ في المائة، أي ما يعادل ٠٤٧ ١ مليون دولار وفرتها عن طريق الاقتراض من أطراف ثالثة وباستخدام موارد داخلية. وفيما يتعلق بأولويات التمويل للأعوام الثلاثة الأخيرة (التي حددت في نيسان/أبريل ١٩٩٣) تم الحصول، حسب ما أعلنته المصادر الحكومية، من المجتمع الدولي على تعهدات بتقديم ٩٩٤,٣ مليون دولار، منها ٥٣٧,٤ مليون دولار في شكل منح و ٤٥٦,٩ مليون دولار في شكل قروض. وسيخصص القسط الأكبر من هذا المبلغ لإعادة بناء الهياكل الأساسية.

٣٨ - وخلال الاجتماع الذي خصصه الفريق الاستشاري مؤخرا للسلفادور (حزيران/يونيه ١٩٩٥)، خصص المجتمع الدولي للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، فيما بين التزامات صدق عليها وأخرى جديدة أعلن عنها، ١٠٨,٥ ملايين دولار للمشاريع المتصلة باتفاقات السلم. وينبغي إجراء مشاورات إضافية مع المانحين بشأن الإلتزامات المعلن عنها، لتحديد مبلغ الموارد الجديدة. وستقدم من هذه المبالغ المعلن عنها، ٥٨,٥ مليون دولار في شكل منح و ٥٠ مليون دولار في شكل قروض. ويتضمن هذا المبلغ الأخير ١٠ ملايين دولار تمثل حصيلة الموارد الجديدة المتأتية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد أكد عدة مانحين أنهم سيواصلون التعاون من خلال الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة ولا سيما من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٩ - وورد في معلومات أعلنتها الحكومة وأخرى قدمتها الجهات المشاركة في رعاية اجتماع الفريق الاستشاري الذي عقد مؤخرا أن المجتمع الدولي قد أعلن التزامه بالتعاون بتقديم موارد بمبلغ يزيد على ٣٠٠ ١ مليون دولار، وخصوصا للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. وستخصص هذه الموارد بصفة رئيسية لتمويل مشاريع التعمير الوطني وتخفيف حدة الفقر وبرامج إنمائية متوسطة المدى.

٤٠ - وبالإضافة إلى الاحتياجات في مجال التعاون المالي التي التمست الحكومة تلبيتها في اجتماع الفريق الاستشاري مؤخرا، قدم الوفد السلفادوري وثيقة تتصل بالاحتياجات في مجال التعاون التقني ذي الأولوية لمشاريع تندرج في إطار تعزيز السلم. وقد حددت تلك المشاريع بالاشتراك مع المؤسسات التي ستتلقى تلك المساعدة في المستقبل أو المؤسسات المسؤولة عن تصميم ووضع المشاريع المتصلة بعملية السلم. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال وضع كل مبادرة من تلك المبادرات، أجريت مع التقنيين المسؤولين عن المشاريع

ومع ممثلي المانحين المعنيين مشاورات بشأن الأهداف الجاري تنفيذها تناولت كل مجال من مجالات التعاون التقني المتعين تمويلها. وقد بدأ القيام بهذا العمل منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بتعاون مستمر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات منظومة الأمم المتحدة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وبعثة الأمم المتحدة للسلفادور.

٤١ - وتبلغ قيمة ما طلب من المانحين من موارد خارجية لتمويل ١٠ مشاريع ذات أولوية للمساعدة التقنية ٩,٨ ملايين دولار. ووصل مبلغ الاعتمادات التي أعلن عنها مجتمع المتعاونين حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى ٤,٢٣ ملايين دولار (من خلال مختلف آليات التمويل)، مما سيمكن من تنفيذ أربعة مشاريع تتعلق بالأمن العام وإقامة العدل وبدء أنشطة مشروعين آخرين في هذا المجال الأخير. وبناء على طلب من الحكومة يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعيه لتعبئة الموارد للحصول على الأموال اللازمة لاستكمال تمويل الاحتياجات في مجال إقامة العدل ومبادرات تعزيز صندوق العناية بالجرحى وتوفير السكن اللائق لقدماء المحاربين والمسرحين وتعزيز مكتب المدعي العام للدفاع عن حقوق الإنسان. وتم خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، استكمال إعداد ثمانية مشاريع إضافية للتعاون التقني في مجالات الأمن العام وإعادة إدماج قدماء المحاربين والمسرحين وحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.

٤٢ - ومن الجدير بالذكر أن الحصول على تمويل تعزيز السلم يصطدم بمشكلة أساسية تتمثل في تضاؤل الموارد بدءا من عام ١٩٩٤، ولا سيما المقدم منها في شكل منح. ويفيد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "التعاون التقني والمالي مع السلفادور في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦"، أن هناك اتجاها واضحا نحو خفض التعاون مع السلفادور رغم وجود مانحين جدد اعتبارا من عام ١٩٩٢. ويتمثل ذلك الاتجاه على وجه التحديد في وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة التي وضعت أولويات جديدة في برنامجها للمساعدات الخارجية. وينبغي التذكير بأن نسبة كبيرة من الأموال التي قدمت في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ بغرض الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقات السلم أموال سبق أن التزم بتقديمها من قبل في برامج عادية في إطار بنود مماثلة.

٤٣ - ونقص الموارد المالية اللازمة لتعزيزالسلم، المشار إليه في الفقرة ٢٥ أعلاه، يفسر جانبا من الصعوبات التي ما فتئت تعترض تنفيذ بعض برامج تلك العملية ومشاريعها الأساسية. وقد ساهم ذلك إلى حد ما في إعادة تحديد الجداول الزمنية لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقات السلم، بل وتسبب أيضا في تزايد طلبات بعض فئات المستفيدين من تلك البرامج والمشاريع.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع

٤٤ - حددت في ضوء اتفاقات السلم أولويات الاهتمام القطاعي والمواضيعي وصيغت في عدة برامج ومشاريع ترمي إلى تحقيق ما يلي: (أ) إدماج قدماء محاربي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني

والمسرحين من القوات المسلحة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتسوية مشكلة أراضي من يسمون "الملاك"؛ (ب) الاهتمام بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لأشد السكان تضررا من النزاع وتحسين الظروف المعيشية لأشد الفئات فقرا؛ (ج) تعزيز ودعم المؤسسات الديمقراطية.

٤٥ - ويتناول مرفق هذا التقرير التقدم في تنفيذ البرامج والمشاريع المتصلة بعملية التعمير الوطني وتعزيز الديمقراطية، ولا سيما للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وهناك عدة مبادرات جارية ووضعت واعتمدت لتنفيذ الالتزامات المترتبة على اتفاقات السلم، روعي في تنفيذها إعادة تحديد الجداول الزمنية لتنفيذ بعض تلك المشاريع.

٤٦ - وقد تأثر سير العمل في بعض البر امج والمشاريع نتيجة تخفيض مبالغ موارد الميزانية، والتأخيرات المسجلة في تقديم التمويلات الداخلية والخارجية المتعهد بها، وتأخر تنفيذ المبادرات الأخرى، مما أخر بدوره تنفيذ عدة مشاريع، والخصائص المتصلة بكل عملية يتعذر فيها الاستناد إلى خبرات سابقة مماثلة كان يمكن أن تساعد في اتخاذ القرارات بسرعة أكبر.

٤٧ - وبالإضافة إلى مشاركة المؤسسات الحكومية، اشتركت في تنفيذ المشاريع المتصلة بإعادة الإدماج والتعمير والعناية بأشد السكان تضررا من النزاع المنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني. وتواصل مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية عنايتها بالسكان المتضررين من النزاع في مناطق جغرافية محددة وذلك من خلال تبرعات يقدمها المانحون مباشرة عن طريق هذه المنظمات.

٤٨ - واعتبارا من ١٩٩٢، تلقى البلد تمويلات والتزامات جديدة بالتعاون عن طريق مختلف الآليات. وقد لبى المجتمع الدولي مختلف الاحتياجات من التعاون بتقديم قروض ومنح وردت في إطار التعاون الثنائي (اسبانيا، استراليا، اسرائيل، إقليم تايوان الصيني، ألمانيا، ايطاليا، الدانمرك، السويد، سويسرا، كندا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان)، والتعاون المتعدد الأطراف (وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مصرف البلدان الأمريكية للتكامل الاقتصادي، مصرف البلدان الأمريكية للتنمية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الاتحاد الأوروبي).

مرفق

التقدم المحرز في البرامج والمشاريع الرئيسية المتعلقة بعملية التعمير الوطني

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لقدماء المحاربين من أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وللمسرحين من القوات المسلحة والاهتمام بالملاك	٢ - ٣٠	١٤
	ألف - الإدماج الريفي	٦ - ١٧	١٥
	باء - الإدماج الحضري	١٨ - ٢٣	١٨
	جيم - العناية بجرحى الحرب	٢٤ - ٣٠	١٩
ثانيا	- العناية بالسكان المتضررين من النزاع	٣١ - ٤٩	٢٠
	ألف - أمانة التعمير الوطني	٣٣ - ٣٦	٢٠
	باء - صندوق الاستثمار الاجتماعي	٣٧ - ٣٩	٢١
	جيم - مبادرات أخرى	٤٠ - ٤٧	٢٢
	دال - الهياكل الأساسية الكبرى	٤٨ - ٤٩	٢٤
ثالثا	- تعزيز الديمقراطية	٥٠ - ٧٩	٢٤
	ألف - النظام القضائي	٥١ - ٦٢	٢٤
	باء - العملية الانتخابية	٦٣ - ٦٩	٢٧
	جيم - الأمن العام	٧٠ - ٧٤	٢٨
	دال - مكتب المدعي العام للدفاع عن حقوق الإنسان	٧٥ - ٧٩	٢٩

١ - فيما يلي عرض لحالة التقدم في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع التي نفذت عملا بالالتزامات الناجمة عن اتفاقات السلم، بالإضافة إلى طرح بعض المقترحات المتعلقة بالإجراءات الكفيلة بتعزيز شتى المبادرات المتخذة. وقد تم تقسيم البرامج والمشاريع في ثلاثة مجاميع: (أ) الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لقدماء المحاربين التابعين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وللمسرحين من القوات المسلحة وحل مشكلة الأرض لمن يسمون "الملاك"؛ (ب) الاهتمام بتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان الأكثر تضررا من النزاع وتحسين الأحوال المعيشية لأفقر الفئات؛ (ج) تعزيز وتقوية المؤسسات الديمقراطية.

أولا - الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لقدماء المحاربين من أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وللمسرحين من القوات المسلحة والاهتمام بالملاك

٢ - يتمثل الهدف المباشر لمشاريع الإدماج في توليد فرص العمل والدخل كشرط أساسي لإدماج قدماء المحاربين والأفراد المسرحين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفي العمل على استعادة القدرة الإنتاجية الوطنية وإعادة تشكيل النسيج الاجتماعي. وتحقيقا لذلك، سيتم وضع وتنفيذ برامج على المستوى الحضري والريفي توجه نحو: تسهيل الحصول على الأراضي (المناطق الريفية) وتهيئة ظروف الاستيطان، بالإضافة إلى نقل المعارف إلى المستفيدين وتنمية مهاراتهم الإنتاجية ثم منح المساعدة التقنية وتسهيل الائتمانات.

٣ - ويقضي البرنامج الحكومي لدعم إدماج قدماء المحاربين من أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والأفراد المسرحين من القوات المسلحة، الذي وضع خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٢، بإيلاء العناية، من خلال مشاريع مختلفة، لـ ٩٤٤ ١٠ محاربا سابقا من أفراد الجبهة و ٠٠٠ ٣٠ فرد من المسرحين من القوات المسلحة، كما نص على اعتبار ٠٠٠ ٢٥ شخص من الملاك المستفيدين من الأراضي في القطاع الزراعي الحيواني. وفي البداية، كان النظر في خيار الإدماج الريفي لـ ٧١٣ ٧ محاربا سابقا من أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني و ٠٠٠ ١٥ من أفراد القوات المسلحة المسرحين؛ في حين نظر في خيار الإدماج الحضري لـ ٢٣١ ٣ من أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني و ٠٠٠ ١٥ من المسرحين من القوات المسلحة. وينبغي الإشارة إلى أن عدد المسرحين من القوات المسلحة، بوصفهم مستفيدين من برامج الإدماج الريفي والحضري انخفض إلى حد كبير.

٤ - وخلال عام ١٩٩٤ وجزء من عام ١٩٩٥ تركزت الإجراءات الرئيسية في الإدماج الحضري على مشاريع محددة. نفذ معظمها بحلول تموز/يوليه ١٩٩٥. وعانت مبادرات المساعدة على الإدماج الريفي من تأخير طويل في تنفيذها، لأسباب تعزى إلى مدى تعقدها (تحويل ملكية الأراضي، وتقديم المساعدة التقنية، والائتمانات للاستثمارات). ويجب إيلاء الاهتمام اللازم لهذه المبادرات في المستقبل، سواء فيما يتعلق بالمساعدة التقنية أو بعملية إعادة التحويل. وتلزم الإشارة إلى مستوى المديونية وقدرة المستفيدين الحقيقية على السداد، مما يزيد من محدودية إمكانيات الوصول في المستقبل إلى المصادر التقليدية للائتمان.

٥ - وقد استدعت عملية تسريح أفراد الشرطة الوطنية القيام مباشرة بوضع مشاريع لإدماج الأفراد السابقين من تلك الهيئة الأمنية . أسوة بالمشاريع التي وضعت للمسرحين من القوات المسلحة وبمعرفة هوية المستفيدين وتطلعاتهم، تحول الاهتمام نحو المشاريع المتجهة في أغلبيتها للإدماج الحضري. وقسمت الحكومة عملية تقديم المشورة إلى مرحلتين، من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ حتى أيار/مايو ١٩٩٥، ومددت المرحلة الثانية نتيجة لضغوط واحتياجات الأفراد السابقين الذين لم يتلقوا المشورة. وقد أتاحت هذه العملية سبل التدريب المهني لصالح ٣٩٤ ٤ فردا سابقا، زيادة على استيفاء سجلات السير الفردية. وعندما تمت هذه العملية، كان ٩١٥ ٢ مستفيدا قد اختاروا الإدماج من خلال برنامج يدعى برنامج الصناعة والخدمات (المشاريع الصغيرة)؛ واختار ٤٠١ من الأفراد السابقين الإدماج من خلال برامج زراعية حيوانية؛ اختار ٨٧١ فردا الإدماج في مشروع منح دراسية لإنهاء دراساتهم.

ألف - الإدماج الريفي

٦ - ما زال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لقدماء المحاربين في القطاع الريفي يشكل أحد الجوانب الأكثر تعقيدا في جدولة أعمال اتفاقات السلم، وذلك بسبب المعايير الاستراتيجية والتنفيذية التي ينبغي العمل بها منذ مرحلة صياغة البرامج والمشاريع المختلفة. وفي الحالة الأولى، تبين أن استمرار أي برنامج من هذا الطابع يعاني من تحديات خطيرة، مثل برنامج تخفيف حدة الفقر، وبرنامج توليد فرص العمل والإدماج الاجتماعي. وفي الحالة الثانية، ينبغي لأي برنامج محدد بهذا الشكل أن يحدد استعمال الأرض وحيازتها، وكيفية الحصول على الائتمان، والمساعدة التقنية المناسبة وكيفية تطوير الهياكل الإنتاجية والاجتماعية الأساسية.

٧ - يمثل برنامج تحويل ملكية الأراضي إحدى المبادرات الرئيسية لاتفاقات السلم وأساس الإدماج الريفي. وبسبب الصعوبات التي صودفت في سبيل تحديد أطر البرنامج وخصائصه، أوفد الأمين العام فريقا من المتخصصين، خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٢، للتعاون في صياغة اقتراح يحظى بقبول الأطراف المعنية لنقل ملكية الأراضي. وقد قامت الأطراف بتحديد وإقرار العدد المبدئي للمستفيدين المحتملين على أساس ٥٠٠ ٤٧ مستفيد: ٠٠٠ ١٥ من المسرحين من القوات المسلحة للسلفادور؛ و ٥٠٠ ٧ محارب سابق من أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني؛ و ٠٠٠ ٢٥ مالك. وقد خفضت المفاوضات الأخيرة من مجموع المستفيدين المشار إليه إلى ٠٩٦ ٣٨ مستفيدا؛ منهم ٨٣٠ ٨ مستفيدا ثبت تسريحهم من القوات المسلحة و ٢٦٦ ٢٩ فردا من قدماء المحاربين في جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ومن ملاك الأراضي.

٨ - كما واجه برنامج تحويل ملكية الأراضي تأخيرات وكانت سببا في إعادة وتحديد الجداول الزمنية أكثر من مرة وبذل العديد من الجهود لإعادة توجيه الإجراءات التي تتضمنها هذه العملية. ويمكن تفسير هذا التأخير بأسباب شتى، من بينها أسباب ذات طبيعة قانونية، مثل سجل المالكين، وأسباب أخرى ذات طبيعة إدارية، مثل تنقلات الموظفين بين المنظمات المتصلة ببرنامج تحويل ملكية الأراضي والتأخير في السداد إلى المالكين السابقين.

٩ - وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تمت عملية نقل ملكية الأراضي، بنسبة ٧١,٧ في المائة. أي ما يعادل ٢٣٢ ٢٧ مستفيدا. ومعنى ذلك تلقى ٣٦٠ ٦ من مسرحي القوات المسلحة (٧٢ في المائة) أراضيهم، بالإضافة إلى ٨٧٢ ٢٠ محاربا سابقا من أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (٧١ في المائة) ومن الملاك.

١٠ - ومن مجموع المستفيدين الحائزين لسندات الملكية، أتم ٢٥ في المائة منهم فقط التسجيل في السجل الاجتماعي للعقارات. ويلزم القيام، في مدى قصير، بإتمام الجهود الوطنية التي تتيح التعجيل بالتسجيل في سجل سندات الملكية.

١١ - وقد وضعت برامج مختلفة للمساعدة التقنية من أجل مساعدة قدماء المحاربين الذين يختارون الإدماج في القطاع الريفي. والبرنامج الأول للإدماج، المنسق بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي بدأ مباشرة بعد تسريحات عام ١٩٩٢، وضع بقصد تقديم تدريب في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية مدته ستة أشهر، لحوالي ٣٠٠ ٦ محارب سابق من أفراد جبهة بارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وقدم برنامج ثان، قام بتنسيقه أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدة تقنية إلى عدد من قدماء المحاربين من أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وإلى المسرحين من القوات المسلحة، من خلال منظمات غير حكومية والمركز الوطني للتكنولوجيا الزراعية والحيوانية والحراجية. وثمة برنامج آخر تم في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥ وقام بتنفيذه المركز الوطني للتكنولوجيا الزراعية والحيوانية والحراجية، قدم وفقا لمعلومات حكومية مساعدة تقنية إلى أكثر من ٠٠٠ ١٠ مستفيد من برنامج نقل ملكية الأراضي. وقد استمر الاتحاد الأوروبي، من جانبه، في تركيز اهتمامه على مقاطعة أوسولوتان لمساعدة ٥٠٠ ١ محارب سابق من أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني و ٥٠٠ ١ من مسرحي القوات المسلحة.

١٢ - وفيما يتعلق بالائتمان الريفي، قدم مصرف التنمية الزراعية والحيوانية، في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥، ٩٩١ ٥ ائتمانا إلى المالكين من مجموع طلبات قدمت للحصول على ائتمان بلغ عددها ٤٥٦ ٧ طلبا. ومنح المسرحون من أفراد القوات المسلحة ٢٧٣ ٤ ائتمانا من واقع طلبات مقدمة بلغ مجموعها ٤٥٣ ٤ طلبا. وفي نفس التاريخ، تلقى مستفيدو جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الذين حصلوا على أراض ائتمانا أوليا منصوصا عليه بالتحديد في البرامج الناجمة عن اتفاقات السلم؛ وما زال موضوع دفع مجموعة ثانية من الائتمانات لمن أوفوا بالتزاماتهم بسداد ديونهم السابقة معلقا. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٥٠٠ ١ مستفيد ائتمانات من الاتحاد الأوروبي في مقاطعة أوسولوتان.

١٣ - وقد ظل وضع برامج المساعدة التقنية والائتمانات متوقفا على عملية نقل ملكية الأراضي، وتأثر من صعوبة تخطيط وتنفيذ الأنشطة المقابلة في الوقت المحدد، وفقا للدورات الإنتاجية. وفي القرار ٩٦١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، حث مجلس الأمن جميع الدول والمؤسسات الدولية العاملة في ميادين التنمية والتمويل على المساهمة فورا وبسخاء في دعم تنفيذ جميع جوانب اتفاقات السلم.

١٤ - ولتقديم مساعدة تقنية إلى برنامج طويل ومتوسط الأجل موجه نحو ضمان إدماج المستفيدين من برنامج نقل ملكية الأراضي، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بتعاون من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور) بوضع مشروع مساعدة تحضيرية شمل المهام التالية: (أ) تقييم الإمكانيات الاقتصادية لبرنامج نقل ملكية الأراضي، على أساس إجراء تشخيص للحالة القائمة والعمل أيضا على تحديد كمي للأثر المقبل للالتزامات (الديون) المترتبة على المستفيدين؛ (ب) صياغة اقتراحات استراتيجية عملية وقواعد من أجل برنامج متوسط الأجل يحقق تنمية ريفية تستند إلى العناصر التالية: تقديم المساعدة التقنية والتدريب؛ تقديم أوجه الائتمان والدعم للأنشطة الإنتاجية مباشرة؛ تقديم مساعدة شاملة للهياكل الأساسية في المجالات الإنتاجية والاجتماعية والخدمية.

١٥ - ولضمان الحد الأدنى من توافر ظروف استيطان المزارعين الجدد وعائلاتهم في الأراضي المنقولة ملكيتها، نفذت مشاريع لتوفير وحدات سكنية. وتشكل هذه البرامج جزءا من مجموعة مبادرات تضمنت، حتى الآن، حصول حوالي ٠٠٠ ١١ شخص (من بين قدماء محاربي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والمسرحين من القوات المسلحة) على وحدة سكنية سواء بشكل مؤقت أو بشكل دائم في سبيل حل مشاكلهم السكنية. ومن هذه البرامج ما ينطوي على تقديم نوع من المنح/القروض أو المساعدة المتبادلة التي تسمح بمنح ٩٣٥ ١ وحدة سكنية لقدماء المحاربين من أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني و لـ ٥٠٠ ١ من مسرحي القوات المسلحة.

١٦ - وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بموارد من جهات ثالثة، برنامجا لمنح "سقوف أساسية" ومراحيض لـ ٣٤٤ ١ مستفيدا من برنامج نقل ملكية الأراضي (قدماء المحاربين والمسرحين). وحققت مبادرة ثانية تقديم "وحدات سكنية لائقة" سمحت، من خلال نظام للبناء الذاتي والمساعدة المتبادلة، بتشييد وحدات سكنية دائمة لـ ٦٤٧ مستفيدا من برنامج نقل ملكية الأراضي. ومن المتوقع وضع مشروع جديد لمنح ٠٠٠ ٢ وحدة سكنية للمستفيدين من برنامج نقل ملكية الأراضي، بقدر ما تتيحه الموارد التي يقدمها المجتمع الدولي.

١٧ - ويشكل قطاع هام من السكان المستفيدين المشار إليهم في اتفاقات السلم المستوطنات البشرية الريفية التي تتكون حاليا من ١٠ مجتمعات في تشالاتينانغو وكابانياس وموراسان. وتنفيذا لما نصت عليه الخطة التنفيذية للبرنامج، التي بدأت في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٥، يمكن أن ينتهي تقنين ملكية الأراضي لسكان هذه المستوطنات في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وتنبغي الإشارة إلى أنه برغم أن اتفاقات السلم توخت فقط تقنين ملكية هذه المستوطنات البشرية الريفية للأراضي، فليس بخاف خطورة الأحوال التي تواجهها هذه المستوطنات، ومن ثم لا يمكن التغاضي عن الحاجة إلى تقديم المساعدة إليها من أجل تنميتها على النحو المناسب.

باء - الإدماج الحضري

١٨ - انصب الدعم الأساسي الذي حصل عليه قدماء المحاربين والمسرحون الذين اختاروا الاندماج على برامج للتأهيل في مجال الصناعة والخدمات، تتمثل في توفير تدريبات في مجال الإدارة والمشاريع والتدريب الفني المهني، بما في ذلك الحصول على خدمات الائتمان لإنشاء شركات أو مشاريع صغيرة، وكذلك برنامج للمنح الدراسية.

١٩ - وقد استغرقت برامج التدريب في مجال الصناعة والخدمات ستة أشهر في المتوسط، وهي فترة تلقى خلالها المستفيدون مبلغا شهريا محددا لنفقاتهم المعيشية. ولا يتجاوز مبلغ الائتمان الذي يمكنهم الحصول عليه ما يوازي ٣٠٠ ٢ دولار لمدة خمس سنوات، منها سنة سماح، بمعدل فائدة قدره ١٤ في المائة. وقد بدئ بتدريب ٦٨٥ ١ فردا من أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني و ٣٠٩٧ فردا من القوات المسلحة، وانتهى منه ٣٢٨ ١ محاربا سابقا من الجبهة و ٨٨٥ ٢ مسرحا من القوات المسلحة. وفي أيار/مايو ١٩٩٥، استفاد من خدمات الائتمان المخصصة لفتح مشاريع صغيرة ٠٨٣ ١ من أفراد الجبهة و ٨٦٣ ١ من أفراد القوات المسلحة.

٢٠ - وقد أدى التأخر في سير عملية التدريب وتوفير الائتمانات إلى انصراف عدد من المستفيدين، مما أدى إلى عدم تحقق الرقم المستهدف. وفي حالات أخرى، تعين اللجوء إلى تعزيز البرنامج من خلال المساعدة التقنية و/أو التدريب الإضافي، بما في ذلك إعادة تمويل القروض.

٢١ - وقد وضعت استراتيجية متميزة الصياغة لتنفيذ برنامج دعم الإدماج الاقتصادي لقادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وقياداتها المتوسطة. وقد تضمن هذا المشروع المخصص لـ ٦٠٠ فرد العناصر التالية: المعادلة الأكاديمية: التدريب التقني والتنظيمي/الإداري؛ إسداء المشورة في مجال تحديد وصياغة وتنفيذ مشاريع الأعمال الصغيرة؛ الائتمانات. وقد منح كل مستفيد مبلغا شهريا ("النفقات المعيشية") لتغطية احتياجاته الأساسية خلال فترة الأشهر الستة التي استغرقها التدريب.

٢٢ - وقد كانت النتائج المحرزة في البرنامج المذكور على النحو التالي: ٥٢ متدربا في الإدارة العليا: ٢٠٠ متدرب في ميدان التدريب التقني المهني؛ ٣٤٦ في المجال التنظيمي/الإداري، بما مجموعه ٥٩٨ مستفيدا متدربا. وما إن انتهت مرحلة التدريب حتى بدأ تقديم المساعدة التقنية لتحديد وصياغة المشاريع المتصلة بإنشاء مشاريع صغيرة والشروع بأعمال تجارية صغيرة. واعتبارا من أيار/مايو ١٩٩٤، بدأت عملية تقديم الائتمانات التي استفاد منها ٤٨١ شخصا حصلوا، إضافة إلى ذلك، على مساعدة تقنية لاستهلال نشاطهم. وبلغت تكلفة المشروع ٥ ملايين دولار، خصص مليونان منها للائتمانات. ويجدر بالإشارة أن الحكومة أنشأت، من خلال الصندوق الاجتماعي للإسكان، برنامج ائتمانات للمستفيدين من البرنامج ممن هم بحاجة إليها. وحتى الآن، استفاد من البرنامج ١٩ شخصا.

٢٣ - وقد وضع برنامج المنح الدراسية، المخصص لقدماء المحاربين من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والمسرحين من القوات المسلحة والشرطة الوطنية، لتلبية احتياجات التعليم المتوسط (البكالوريا المتنوعة) والتعليم التكنولوجي والتعليم الجامعي. وقد لبيت حتى الآن احتياجات ما مجموعه ٦٩٩ محاربا سابقا من الجبهة و ٤٤١ مسرحا من القوات المسلحة و ٥٣٢ فردا من الشرطة الوطنية. وتتمثل المنحة الدراسية في سداد نفقات معيشة المستفيدين وتنقلهم ولوازمهم، وكذلك نفقات التعليم الذي يتلقونه، وذلك لفترة تتراوح بين عامين وخمسة أعوام، حسب المستوى التعليمي المطلوب والمستوى الذي كانوا قد وصلوا إليه في السابق.

جيم - العناية بجرحى الحرب

٢٤ - منذ تأسيس صندوق حماية الجرحى والمعوقين نتيجة للنزاع المسلح بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤١٦، تركز بعض أهم أنشطة هذا الصندوق بشكل أساسي على التنظيم الإداري والتشغيلي، وإصلاح القانون، وحصر المستفيدين وتصنيفهم وتسجيلهم، ودراسة النواحي المتعلقة بالتأمين.

٢٥ - وبعد مراجعة التعداد الوطني للجرحى والمعوقين، عُد ٣٣٧ ١١ بين جرحى الحرب، وهم يتوزعون على أفراد الجبهة والقوات المسلحة والسكان المدنيين. وانطلاقا من هذه المعلومات، تسنى للجان التقييم الفنية التابعة لصندوق الحماية تحديد درجة الإعاقة.

٢٦ - وقد عنيت المشاريع التي تولتها أمانة التعمير الوطني بما مجموعه ٣٩٨ ٢ جريحا من جبهة فارابندو مارتي للتحرير الوطني، من خلال برامج توفير العناية الطبية والجراحية وخدمات التأهيل البدني وتوفير الأعضاء الاصطناعية وأدوات تقويم الأعضاء والأدوية. ومن بين هؤلاء ٣٢ كفيفا أعيد تأهيلهم وظيفيا. وفيما يتعلق بالتأهيل الوظيفي للمستفيدين من أفراد جبهة فارابندو مارتي للتحرير الوطني، تم تدريب ٦٣٣ شخصا في الصناعة والخدمات، و ٨٢٤ في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بعد أن منحت عقود أراض لـ ٠٢٢ ٢ شخصا، و ٢٤ فردا ضمن برنامج دعم القادة والقيادات المتوسطة، و ٤٠ ضمن برنامج المنح الدراسية.

٢٧ - وقد حظي الجرحى المسرحون من القوات المسلحة داخل مؤسستهم بخدمات التأمين الصحي والتأهيل البدني والإنتاجي والمعاش التقاعدي والتعويضات. كذلك شاركوا بصفة تكميلية في برامج التدريب في الفروع التقنية والمهنية، مما عاد بالفائدة على ٣٤٤ شخصا. ومن جهة أخرى، تم صنع ٩٠ عضوا اصطناعيا، وإصلاح ٢٢ عضوا آخر.

٢٨ - وأجرى صندوق حماية الجرحى حتى الآن تقييما لـ ٦٠٢ ١٠ من المستفيدين، حصل ٨٤٠ ٨ منهم على ما يستحقونه من معاشات تقاعدية وتعويضات. وقد بلغت نسبة تحقيق الهدف ٩٣,٥ في المائة.

٢٩ - وإضافة إلى ذلك، حظي الجرحى والمعوقون برعاية مجموعة من المؤسسات و/أو الأجهزة الوطنية والدولية التي وضعت برامج و/أو مشاريع مختلفة تلبي الاحتياجات الملحة لهذه المرحلة الطارئة. وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، تجدر بالإشارة المشاريع الممولة بمساهمات من الاتحاد الأوروبي وهيئة التعاون الدانمركي والوكالة الألمانية للتعاون التقني وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك برنامجه الخاص بتقديم المساعدة إلى المشردين والعائدين واللاجئين، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٣٠ - وتشير دراسة أجراها صندوق حماية الجرحة مؤخرا بالتعاون التقني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستشارة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور إلى أن الاحتياجات المالية اللازمة لرعاية الجرحى والمعوقين كبيرة إلى درجة تتطلب من الصندوق صياغة وتطوير أدوات وقدرات تقنية لرسم وتنفيذ سياسات صالحة لتعبئة الموارد والتنظيم الإداري والمالي لهذه الموارد ومشاريع التأهيل الكامل.

ثانيا - العناية بالسكان المتضررين من النزاع

٣١ - تتضمن خطة التعمير الوطني، التي شملت في البداية ١١٥ بلدية من البلديات الـ ٢٦٢ التي يضمها البلد والتي عُدت الأكثر تضررا من النزاع، برنامجا للتنمية الاجتماعية والإنتاجية يهدف إلى العناية بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفقراء. وقد جرى داخل هذا البرنامج تنفيذ عدة برامج فرعية بلغت كلفتها الإجمالية زهاء ٣٠ مليون دولار. ومن بين هذه البرامج الفرعية مشاريع للمساعدة الفورية أوالطارئة والتدريب والائتمان والمساعدة التقنية والتعليم والتنمية الاجتماعية ورعاية البيئة والأراضي ورعاية الجرحى المدنيين.

٣٢ - وقد استفاد السكان المتضررون من النزاع أيضا من المشاريع التي تجري بمبادرات حكومية وغير حكومية أخرى، في ميادين تنمية الزراعة والثروة الحيوانية والهياكل الأساسية الاجتماعية والتدريب والمساعدة التقنية والائتمانات وتكوين المشاريع الصغيرة والرعاية الاجتماعية وإدارة البيئة.

ألف - أمانة التعمير الوطني

٣٣ - ركزت أمانة التعمير الوطني، التي أنشأتها الحكومة لتنسيق تنفيذ خطة التعمير الوطني، جهودها في المرحلة الأولى على عملية التسريح (١٩٩٢). واعتبارا من عام ١٩٩٣، بدأت مرحلة وصفت بالمتوسطة الأجل، تميزت بإدراج مشاريع ذات أثر أكبر تستهدف إدماج قدماء المحاربين والمسرحين إنتاجيا واجتماعيا في سياق التنمية الوطنية. وإضافة إلى المسؤولية التي تضطلع بها الأمانة في مجال مشاريع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج نقل ملكية الأراضي اللذين ورد ذكرهما في الفقرات السابقة، فإنها تصب جهودها على مجموعات سكانية أخرى متضررة من النزاع. وهي تنسق عملها مع البلديات (الحكومات المحلية) التي تعمل، بالتشاور مع المجتمعات المحلية (المجالس الإدارية المفتوحة)، على تصريف الاحتياجات

الأكثر إلحاحا. كما أنها تعمل على وضع مشاريع إنتاجية ومشاريع للهياكل الأساسية ولمعدات التعليم والصحة وحماية البيئة والهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز أعمال البلديات.

٣٤ - وفي مجال دعم مشاريع التعمير، قام برنامج الأغذية العالمي، من خلال برنامج "الطعام مقابل العمل"، بتقديم المساعدة في مجال أنشطة التدريب لتأهيل ٠٠٠ ١٤ شخص من المسرحين والمعادين إلى الوطن والنازحين من ١٠٨ بلديات في إطار خطة التعمير الوطني وإعادة إدماجهم. كذلك قدم البرنامج الدعم إلى حوالي ٥٠٠ ١٤ أسرة متأثرة بالحرب في إطار عملية توفير المساكن، مما يسر الأعمال الزراعية وإصلاح الهياكل الأساسية. وتحقيقا لهذه الأهداف، جرى توزيع ٩٠٠ ٤ طن متري من الأغذية، وتكلف المشروع ٧,٢ ملايين دولار. وتعزيزا لما تحقق من مكتسبات، وافق برنامج الأغذية العالمي على تمديد فترة المشروع حتى نيسان/أبريل ١٩٩٦، بالاستعانة بموارد إضافية قدرها ٢,٢ من ملايين الدولارات.

٣٥ - ووفقا للبيانات المسجلة، تم خلال الفترة كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ - تموز/يوليه ١٩٩٥ تنفيذ ما يزيد على ٥٠٠ ٢ عملية تتعلق بالهياكل الأساسية بما يصل مجموع كلفتها إلى ٦٨ مليون دولار بما عاد بالمنفعة المباشرة على سكان المجتمعات المحلية التي نفذت فيها هذه العمليات، ومما أوجد ما يربو على ٠٠٠ ١٦ فرصة عمل خلال هذه الفترة. ومن بين المشاريع المشمولة بهذا البرنامج إنشاء ٢٥٠ ١ طريقا و ٤٨٠ مدرسة و ٨٥ مشروعا صحيا و ١١١ مشروعا لمد القنوات المائية وقنوات الصرف و ٢١٠ منشـــآت بلدية و ٢٨٠ مشروعا لمد شبكات الكهرباء و ٥٥ مسكنا شعبيا و ٣٥ مشروعا لتعزيز البلديات.

٣٦ - وقد تمت برمجة تمويل مشاريع مختلفة لعام ١٩٩٥ يبلغ مجموع كلفتها ٤٠,٣ مليون دولار. ومن أبرز هذه المشاريع ما يتعلق برعاية قدماء المحاربين، مع التركيز بوجه خاص على برنامج نقل ملكية الأراضي بكلفة قدرها ٢٤,١ مليون دولار وبرنامج الهياكل الأساسية بكلفة قدرها ٦,٤ ملايين دولار. أما الموارد المتبقية فتتوزع على مشاريع لدعم المنظمات غير الحكومية والهياكل الأساسية الرئيسية ودعم قطاع المشاريع الصغيرة ودعم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية. وتشير التقديرات إلى أن الاستثمارات المبرمجة سوف توجد ٠٠٠ ١١ وظيفة جديدة خلال العام المذكور.

باء - صندوق الاستثمار الاجتماعي

٣٧ - ثمة مؤسسة أخرى متصلة مباشرة بعملية التعمير وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء هي صندوق الاستثمار الاجتماعي الذي يوجه مساعدته للفئات الفقيرة، بما فيها الفئات التي شردتها الحرب، وبه يتحقق الهدف المزدوج المتمثل في مكافحة الفقر وتعزيز عملية التعمير والمصالحة الوطنية. وخلال عام ١٩٩٤ والنصف الأول من عام ١٩٩٥، أقر الصندوق ٩٩٧ ١ مشروعا بمبلغ قيمته ٤٥,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويتلقى الصندوق تعاونا من جانب مصرف التنمية للبلدان الأمريكية من خلال برنامج الاستثمار الاجتماعي.

٣٨ - وتستهدف أعمال الصندوق ضمان تقييم احتياجات المجتمعات المحلية والحلول المقترحة مع إيلاء الأولوية لدرجة الفقر التي يعانيها السكان الذين يلتمسون دعمه. وفي هذا الاتجاه، يقوم الصندوق بترويج وتمويل مشاريع الهياكل الأساسية والمعدات في مجالات التعليم والصحة، وسلامة البيئة، وتحسين المساكن والهياكل الأساسية المجتمعية، وبرامج التغذية التي تستهدف المجموعات الضعيفة، والتدريب والمساعدة التقنية لأغراض الإنتاج، والهياكل الأساسية والمعدات للمراكز المهنية الخاصة بإعداد الأيدي العاملة الماهرة.

٣٩ - ويتمثل تحدي الصندوق في الأعوام المقبلة في تعزيز التنمية على المستوى المحلي، من خلال تحسين نظام توفير الخدمات البلدية. وفي هذا الاتجاه، يُعتزم تمويل تنفيذ مشاريع لدعم الإنتاج تتولى البلديات مسؤولية إدارتها (كالأسواق والطرق مثلا)، بينما تسعى في آن واحد إلى تطوير خطة استثماراته بشكل أسلس وبمبالغ أكبر لكل مشروع.

جيم - مبادرات أخرى

٤٠ - تعاونت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ميدانين محددين هما: '١' العناية بالسكان المتضررين من النزاع؛ '٢' تقدم وتنفيذ مشروع التوثيق المدني. وفي الحالة الأولي، تم في الفترة بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ونيسان/ابريل ١٩٩٥ تنفيذ مشاريع ذات أثر سريع لعدد من المستفيدين من الجماعات العائدة يقرب من ٩٨٤ ٢١ فردا. وشملت الميادين التي غطتها هذه المشاريع ما يلي: مد شبكات مياه الشرب؛ توفير خدمات الصحة الأساسية والتغذية: تشييد الهياكل الأساسية؛ المشاريع الإنتاجية. وفيما يتعلق بالتوثيق المدني، أنجز غرض إصدار وثائق لـ ٠٠٠ ٤٥ شخص تضرروا من جراء اختفاء سجلات الهوية الأصلية خلال النزاع. وقد تحقق ذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية والقانونية والتدريبية إلى البلديات. وقد تم تنفيذ ذلك بالاشتراك مع المعهد السلفادوري للتنمية البلدية.

٤١ - وقد تركزت أنشطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الداعمة لعملية إقرار السلم في السلفادور على مشاريع المساعدة التقنية المقدمة إلى صغار المنتجين في مقاطعات كابانياس وشمال أوسولوتان وموراسان. وتكمن أهمية هذه المشاريع في أنها تستهدف تحسين الأنظمة الحالية للإنتاج والبحث عن بدائل إنتاجية في المناطق التي تشهد درجة مرتفعة من التدهور الإيكولوجي. ومن جهة أخرى، شاركت الفاو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ مشروع لتقديم المساعدة التحضيرية لدعم عملية الإدماج الإنتاجي والاجتماعي للمستفيدين من برنامج نقل ملكية الأراضي.

٤٢ - وفي إطار العناية بالسكان المتضررين من النزاع، شرعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في وضع برنامج لـ "الخدمات الأساسية في المناطق ذات الأولوية" في ٣٩ بلدية في مقاطعات كابانياس وسان فيسنته وأوسولوتان. ويتوخى البرنامج تنفيذ أنشطة في ميادين الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية والتغذية والأطفال الذين يمرون بظروف بالغة الصعوبة واللامركزية وتعزيز هياكل الحكم المحلي.

ويبلغ عدد السكان المستفيدين من هذا البرنامج ٠٠٠ ٥٠٠ شخص، من بينهم ٠٠٠ ٢٧٥ ممن هم دون الخامسة عشرة و ٠٠٠ ١٠٤ من النساء اللواتي هن في سن الخصوبة.

٤٣ - وفي إطار تقديم المساعدة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية للمجموعات الفقيرة المتضررة من النزاع، نُفذت مشاريع تستهدف دعم الأسر الفقيرة في المقاطعات الأكثر تضررا من النزاع الإيكولوجي، التي تتركز فيها أكثر الفئات معاناة من الفقر والتدهور كما يجري حاليا صياغة و/أو تنفيذ مشاريع من هذا القبيل. ومن بين هذه المشاريع مشروع التنمية الزراعية لفائدة صغار المنتجين في المنطقة شبه المركزية، وهو مبادرة يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، وهي تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية لـ ٠٠٠ ٥ أسرة شحيحة الموارد تقيم بالمناطق الريفية من مقاطعتي كابانياس وسان فيسنته ، وذلك من خلال الاستثمار والتدريب في ميادين الإنتاج الزراعي الحيواني والزراعي الصناعي والتسويق. وفي الفترة بين تموز/يوليه ١٩٩٤ وحزيران/يونيه ١٩٩٥، قدمت المساعدة التقنية وخدمات الائتمان لـ ٣٧٤ ١ أسرة بمبلغ قدره ٢,٣ من ملايين الدولارات، منها مليون دولار لمشاريع الاستثمار. وقد أنشئت ٣٠ "مزرعة نموذجية" يديرها عدد متساو من الأسرة الرائدة التي تعمل في عام ١٩٩٥ على تدريب ١٠٠ ٢ منتج (ومنتجة) في مجال حماية البيئة، ومشاركة المرأة في ظروف متساوية، والتنويع الزراعي، وتعزيز قدرة الإدارة على تسويق الإنتاج الزراعي والحيواني. ويعزز برنامج الأغذية العالمي هذا المشروع المتعلق بالتنمية الزراعية لصغار المنتجين بتقديم مساعدات غذائية على غرار "الطعام مقابل العمل"، وخصوصا في الجوانب المتصلة بالحفاظ على الأراضي والبيئة وتنويع المزروعات وتحسين المساكن والطرق. وتعادل المساعدة المقدمة من البرنامج ٧٠٠ ٢ طن متري قيمتها المقدرة ١,٣ من ملايين الدولارات، وقد استفاد منها زهاء ١٠٠ ٢ أسرة.

٤٤ - وثمة مبادرة أخرى بعيدة الأثر هي مشروع النهوض بالسكان المتضررين من النزاع في مقاطعة تشالاتينانغو، وهي تسعى إلى النهوض الكامل بالسكان المتضررين من النزاع في مقاطعة تشالاتينانغو، ويبلغ عدد المستفيدين منها نحو ١١ ألف من صغار المزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة. ويشارك في تنفيذ هذه المبادرة، التي تجري برعاية وتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ويشارك في تمويلها مانحون آخرون (الاتحاد الأوروبي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)، منظمات غير حكومية ومؤسسات أخرى كانت موجودة في المقاطعة في أثناء النزاع. وقد بدأ هذا المشروع أنشطته في منتصف عام ١٩٩٤.

٤٥ - وخلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، واصل برنامج تقديم المساعدة إلى المشردين والعائدين واللاجئين، الذي تموله إيطاليا ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي بدأ أنشطته في عام ١٩٨٩، أعمال مرحلته النهائية التي تنتهي عملياتها في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥، مركزا على عملية نقل البرامج والمشاريع الرئيسية التي أديرت في فترة تطور أنشطته. وتتم هذه الأعمال من خلال وكالات التنمية المحلية (في مقاطعتي تشالاتينانغو وموراسان) التي تشكل أحد المنجزات الرئيسية للبرنامج. وفي المستقبل، سوف يتعين على المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني أن تتولى مسؤولية مواصلة وإجراء وتسيير مختلف المبادرات التي نفذت في خمس مقاطعات بالبلد (٥٥ بلدية)، والتي عادت بالفائدة على ١٦٥ ألف شخص.

٤٦ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، وقع المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة مع حكومة السلفادور، الممثلة بوزيـــر شؤون تنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مذكرة تفاهم خاصة ببرنامج التنمية البشرية المستدامة - مع التركيز إقليميا على منطقة شمال السلفادور - بهدف المساهمة في رسم وتنفيذ سياسات وطنية تمهد السبيل للاستثمارات في هذه الميادين الإنمائية الأساسية وتوجهها.

٤٧ - وللمساهمة في عملية مصالحة المجتمع السلفادوري في إطار أسلوب جديد للتعايش المدني، نشأ برنامج ثقافة السلم، بمساعدة تقنية من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ويهدف هذا البرنامج إلى إدماج هذه الثقافة في عمليتي تعلم المهن والعلوم، بما يتجاوز مجرد نقل المعارف. وحتي اليوم، تم بتضافر الجهود صياغة سبع وثائق مشاريع بين حكومة السلفادور والمنظمات غير الحكومية واليونسكو. وقد أتاح ذلك تشكيل المجلس الوطني لتنسيق برنامج ثقافة السلم في السلفادور. وقد غدا هذا البرنامج رابع عنصر في برنامج الأمم المتحدة للسلم.

دال - الهياكل الأساسية الكبرى

٤٨ - في إطار خطة التعمير الوطني، يشكل تعمير واصلاح الهياكل الأساسية الكبرى عنصرا أساسيا يستلزم الاهتمام لاتصاله بالاحتياجات الخاصة المرتبطة بالنمو الاقتصادي وتوسعه.

٤٩ - ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية هو الجهاز المالي الدولي الذي يشارك بصورة مباشرة في الجهود الهادفة إلى تعمير و/أو اصلاح الهياكل الأساسية الكبرى المتضررة من النزاع، وكذلك توسيعها لدعم تنمية النشاط الإنتاجي. وخلال الفترة بين تموز/يوليه ١٩٩٤ وحزيران/يونيه ١٩٩٥، تمت الموافقة على رصد مبالغ بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لما يلي: اصلاح شبكة الطرق وتحسينها (٤٥ في المائة)؛ اصلاح شبكة وتوسيعها (٤٣ في المائة)؛ برنامـــج للاستثمار الاجتماعي. وقد بلغت الاعتمادات التي أنفقت خلال الفترة نفسها ٦٢,٦ مليون دولار.

ثالثا - تعزيز الديمقراطية

٥٠ - أفسحت الالتزامات المنبثقة عن اتفاقات السلم المجال أمام إنشاء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، سعيا إلى إرساء قواعد نظام اجتماعي اقتصادي جديد ذي طابع ديمقراطي ينطوي على المشاركة.

ألف - النظام القضائي

٥١ - تعززت عملية تعزيز السلم والديمقراطية في تموز/يوليه ١٩٩٤ بفعل تعيين قضاة جدد في محكمة العدل العليا التي عكس تشكيلها تنوعا في تيارات الفكر القضائي. وقد ساهم ذلك بدوره في تعجيل

المقترحات بشأن آليات تحديث أساليب إقامة العدل وتحسين عملية تقييم واختيار القضاة في الجهاز القضائي.

٥٢ - ولتحقيق الفعالية في عمل مؤسسات قطاع العدالة، شكلت لجنة تنسيق لقطاع العدالة تقوم بعملها بواسطة الوحدة التقنية التنفيذية التي ينصب نشاطها الرئيسي على وضع البرنامج الثاني للاصلاح القضائي الذي يجري بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

٥٣ - ويجدر بالتنويه بوجه خاص أوجه التقدم المحرز في ما تقوم به الحكومة، بواسطة هذه اللجنة، من مسعى لتنسيق عمل مؤسسات قطاع العدالة تنسيقا فعالا، وكذلك التعاون الدولي المقدم إلى هذا القطاع والذي يشكل تجربة فريدة في السلفادور.

٥٤ - وقد أحال المجلس الوطني للقضاء، وهو مؤسسة مكلفة بتقييم عمل الموظفين القضائيين، نتائج ما قام به من أعمال خلال عام ١٩٩٤ إلى محكمة العدل العليا. وقد أجرت هذه المحكمة عملية تطهير، إذ فصلت عدة قضاة من مناصبهم.

٥٥ - وواصلت مدرسة التدريب القضائي تعزيز أنشطتها، ولا سيما في دورات تدريب الموظفين القضائيين على معرفة القواعد الجديدة للقانون الجنائي والقوانين المتعلقة بالأسرة والقاصرين، بما في ذلك تطبيق المعاهدات الدولية بشأن المواضيع المذكورة الجاري العمل بها في السلفادور.

٥٦ - ويتلقى مكتب النائب العام للجمهورية المكلف بإدارة التحقيق في الجرائم منذ فترة خدمات تدريب ومساعدة تقنية لتحسين أدائه المهني في المحاكم. ومن شأن الاصلاح الدستوري الذي هو قيد التصديق حاليا أن يحدد بوضوح عمل المؤسسة ووظيفة التعاون التي سوف تتولاها الشرطة الوطنية المدنية في إجراء التحقيق في الجرائم.

٥٧ - وقام مكتب النائب العام للجمهورية، في ضوء القوانين والمدونات الجديدة التي سُنت بتوسيع نطاق عمله بشكل ملموس من خلال مكاتب الدفاع العامة، وذلك بموجب الالتزام المنوط بجميع قضاة المحاكم الابتدائية وقضاة الصلح الذي ينص على وجوب إيجاد محام على الفور لكل شخص محتجز ليس لديه محام.

٥٨ - وبالرغم من جميع هذه الجهود الحكومية الهادفة إلى تحسين إقامة العدل وجهود المساعدة التي قدمها موظفو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور/بعثة الأمم المتحدة للسلفادور فإنه ما زال هنالك بعض الثغرات فيما يتعلق بوجه خاص باستيفاء الدعاوى الجنائية التي تشمل عددا لا بأس به من السجناء الذين لم يصدر حكم بشأنهم، مما دفع محكمة العدل العليا إلى إنشاء إدارة خاصة لتعجيل الإجراءات القضائية لهؤلاء المحتجزين.

٥٩ - وفي إطار هذه الأنشطة جميعها، طلبت الحكومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما لصياغة أربعة مشاريع للمساعدة التقنية، عـُرضت، للنظر، على المجتمع الدولي في الاجتماع الأخير للفريق الاستشاري الذي دعا إليه البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والذي عقد في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وقد صيغت المشاريع استنادا إلى المقترحات الأصلية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، مع مراعاة تجربتها المتراكمة وأوجه التقدم المحرز في مشروع الاصلاح القضائي الثاني. وتهدف المشاريع إلى تعزيز تقنيات التحقيق في الجرائم الذي يجريه مكتب النائب العام للجمهورية، وعمل المجلس الوطني للقضاء ومدرسة التدريب القضائي، وتدريب المحامين العامين وقضاة الصلح في مجال حقوق الإنسان والمعارف المتعلقة بدعاوى التفاوض، وتوقيع المعاهدات الدولية والتصديق عليها في الجمعية التشريعية، وتشغيل المدرسة العقابية.

٦٠ - ودعما لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في إطار روح اتفاقات السلم، وانسجاما مع الخطة الحكومية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٩ وخطة التعمير الوطني، شرع مصرف البلدان الأمريكية للتنمية، اعتبارا من النصف الثاني من عام ١٩٩٤، في وضع برنامج لتحديث قطاع العدالة بمبلغ قيمته ٢٥ مليون دولار (يدفع منه ٥ ملايين دولار نظراء حكومة السلفادور)، ويهدف إلى تحقيق درجة أكبر من الفعالية في النظام القضائي. ويستهدف القرض المقدم من مصرف البلدان الأمريكية إلى تعزيز وحدات التخطيط في مؤسسات القطاع القضائي، وتطوير نظام المعلومات المتكاملة، بوضع سياسة جنائية، وإجراء دراسات بشأن التنظيم والإدارة، وإنشاء قوانين جديدة، ولا سيما فيما يتعلق بالحل البديل للنزاعات والتعزيز المؤسسي والقطاعي في مجال القصر.

٦١ - وواصلت الوكالة الدولية للتنمية التابعة للولايات المتحدة رعاية مشروع الاصلاح القضائي الثاني، من خلال تقديم الدعم للاصلاحات القانونية وتحسين النظم الإدارية القضائية، والتدريب القضائي في أثناء الخدمة، والتعزيز المؤسسي للتعرف على تشريعات الأسرة والقصر وتطبيقها، ووضع قانون جنائي جديد وإجراءات جنائية جديدة.

٦٢ - وينبغي أن يتم الاصلاح القضائي في السلفادور في إطار عملية المصالحة الوطنية والتغلب على ظاهرة الإفلات من العقاب وتعزيز السلم والديمقراطية. وثمة تحديات لا تحصى ينبغي التصدي لها في كل مؤسسة من مؤسسات قطاع العدالة، مما استلزم احتياجات جديدة من التعاون الدولي تستحق عناية خاصة، وهي: تحسين قدرات الموظفين القضائيين ومكتب النائب العام على التحقيق في الجرائم المتصلة بالجريمة المنظمة؛ التدريب في مجال المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؛ تعزيز قدرة مكتب النائب العام للجمهورية ومحكمة العدل العليا في مجال الإدارة؛ معرفة ونشر الاصلاحات المؤسسية الجديدة والقواعد القانونية الجديدة لفائدة القضاة ومحامي الخصومات وكليات الحقوق.

باء - العملية الانتخابية

٦٣ - كانت الانتخابات العامة التي جرت في عام ١٩٩٤ بمثابة وجه التقدم الوحيد في توطيد دعائم السلم والديمقراطية في السلفادور من خلال العمل، لأول مرة، على تسهيل مشاركة كافة القوى السياسية على اختلاف مذاهبها، الأمر الذي تجسد فيما بعد في التشكيل التعددي للجمعية التشريعية ولمحكمة العدل العليا، التي انتخب قضاتها في المرحلة الثانية.

٦٤ - وفي إطار هذه الجهود التي يبذلها أبناء السلفادور، قامت الأمم المتحدة، عن طريق بعثة مراقبيها وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم الدعم التقني والمالي المتأتي من تبرعات أطراف ثالثة. أما المشروع المركزي للتعاون التقني في إطار العملية الانتخابية فوصلت موارده إلى ٣,٥ ملايين دولار وهو مشروع يديره البرنامج الإنمائي. وساعد هذا المشروع في عملية قيد الناخبين، وإصدار البطاقات الانتخابية، وشراء المعدات اللازمة للمحكمة الانتخابية العليا، وتقديم الدعم لمجلس الرقابة، وحشد الناخبين.

٦٥ - وبالنظر إلى المشاكل التي ظهرت خلال العملية الانتخابية، ولا سيما فيما يتعلق بقيد الناخبين، وقعت الأحزاب الرئيسية المشاركة على التزام بالعمل على إدخال إصلاحات على الجهاز الانتخابي متى تم تنصيب الإدارة الجديدة. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، تشكلت اللجنة الانتخابية الرئاسية للإصلاح الانتخابي، التي رفعت توصياتها في شهر تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى رئيس الجمهورية.

٦٦ - وتشير التوصيات إلى ضرورة وضع وثيقة فنية لتحديث المحكمة الانتخابية العليا، وإلى ضرورة قصر الاقتراع على المقيمين، والتمثيل النسبي في المجالس البلدية. وفيما يتعلق بالتوصيتين الأوليين، قدم وزير العدل مشروع قانون إلى الجمعية التشريعية لوضع السجل الوطني للأشخاص الطبيعيين ولإصدار الوثيقة الوحيدة لإثبات الهوية.

٦٧ - وتقوم المحكمة الانتخابية العليا، من جانبها، بوضع آليات لإجراء إحصاء وطني للناخبين في عام ١٩٩٦ بتكلفة تقدر بحوالي ٠٠٠ ٢٨٦ دولار لحل المشاكل المرتبطة بسجل الناخبين، الذي يضم ما يربو على نصف مليون ناخب ممن يفترض أنهم قد توفوا أو اختفوا أو أنهم مقيمون خارج البلد.

٦٨ - وفي ثلاث مناسبات، لبت الأمم المتحدة دعوة السلطات الوطنية بإيفاد بعثات فنية إلى السلفادور، كانت آخرها البعثة التي أوفدت في شباط/فبراير ١٩٩٥. وتتصل توصيات شتى بنتائج أعمال اللجنة الرئاسية، مثل السجل الوطني للأشخاص الطبيعيين، والبطاقة الوحيدة لإثبات هوية المواطن، وقصر الاقتراع على المقيمين، وإعادة تنظيم المحكمة الانتخابية العليا إداريا، وإصلاحات السجل المدني وسجل إثبات الهوية والسجل الانتخابي.

٦٩ - وأي إصلاحات للنظام الانتخابي سيستلزم تنفيذها دعما ماليا من المجتمع الدولي. وقد أبدت جهات مانحة شتى اهتماما بالتعاون في وضع السجل الوطني للأشخاص الطبيعيين، في حين أعرب مانحون آخرون عن اعتزامهم تعزيز بعض الإصلاحات.

جيم - الأمن العام

٧٠ - يتعين على الأكاديمية الوطنية للأمن العام وعلى الشرطة الوطنية المدنية القيام بنصيبهما في جهود التعزيز المؤسسي. فبعد التغلب على التحدي المبدئي الذي تمثل في إنشاء كلتا المؤسستين في غضون فترة زمنية وجيزة، ومن أجل كفالة قدرتهما على البقاء بصفة مستدامة داخل الإطار المفاهيمي الجديد للأمن العام، ينبغي أن تنصب جهود التعاون على التدعيم الفني، سواء من الناحية الأكاديمية أو الشرطية.

٧١ - وفي شهر آب/أغسطس ١٩٩٥، خرجت الأكاديمية ٨١٧ ٧ خريجا من المستوى الأساسي و ١٤٩ خريجا من المستوى الإداري و ٦١ خريجا من المستوى الأعلى، كما قامت بتدريس ما مجموعه ٣٢ تخصصا. واعتبارا من شهر تموز/يوليه، بدأ تنفيذ خطة جديدة استثنائية للدراسات تتضمن تدريبا نظريا لمدة خمسة أشهر، ثم تدريبا عمليا لمدة ثلاثة أشهر في الشرطة الوطنية المدنية.

٧٢ - وواصلت الشرطة الوطنية المدنية انتشارها على الصعيد الوطني، حيث تضم في صفوفها ما مجموعه ٨٠٤٣ رجل شرطة، منهم ٨١٢ ٧ من المستوى التنفيذي. وينبغي أن تنصب جهود تدعيم الشرطة الوطنية المدنية على تحسين أداء أجهزتها الداخلية للتحقيق (مكتب المفتش العام ووحدة الرقابة ووحدة التحقيق التأديبي والمحكمة التأديبية)، كما ينبغي أن تنصب على تعزيز القدرة التنفيذية لشعبة التحقيق الجنائي، إلى جانب إنشاء وتشغيل وحدة للتخطيط وتحسين قدرتها في مجال الإدارة المؤسسية.

٧٣ - ومن بين العمليات ذات الأولوية في إطار تحديث الدولة السلفادورية ما نصت عليه اتفاقات السلم من نزع الطابع العسكري عن جهاز الأمن العام، واستحداث مفهوم جديد للأمن العام وتطبيقه. وقد أعربت قطاعات عريضة من المجتمع عن قلقها إزاء اهتمامات الشرطة الوطنية المدنية وأساليب تدخلها. وفي الأشهر القليلة الماضية، ظهرت حالات يمكن أن تمس هذه العملية، تجلت أساسا في انتشار الجيش في المناطق الريفية مؤديا مهام جهاز الأمن العام، مع الإعلان عن احتمال امتداد انتشار الجيش إلى بعض المدن؛ فضلا عن شكاوى تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان على يد أفراد من الشرطة الجديدة؛ وتأخر تعيين الأشخاص المسؤولين عن التحقيق، إلى جانب تعيين أفراد في مناصب معينة لا يكونون أهلا لها؛ وهذا فضلا عن مظاهر العقم القانوني المرتبطة بعمل جهاز الأمن العام ككل. وفي إطار العملية المعقدة المتعلقة بإضافة عناصر جديدة إلى رجال الشرطة ونشرهم، يلزم تقويم انحرافات جهاز الأمن في الأداء والعمل. ولن يتسنى ذلك إلا عندما تصاغ وتنفذ سياسة وطنية للأمن العام، ويبلغ الإطار القانوني المناظر كامل نموه، ويكفل حسن أداء المؤسسات والأجهزة المرتبطة بالأمن العام ومنعتها. وفي إطار عملية تدريب رجال الشرطة في الأكاديمية الوطنية للأمن العام وتحديث معلوماتهم، يتعين تحسين التنسيق بين هذه المؤسسة

والشرطة الوطنية المدنية. وقد التمست حكومة السلفادور تعاون البعثة بصدد إجراء تقييم عاجل لأداء الشرطة الوطنية المدنية، حيث وضعت توصيات لتحسين أدائها وعملها.

٧٤ - أما تدعيم المؤسسات المسؤولة عن حفظ الأمن العام فيأتي داخل إطار المطالب الرئيسية المنبثقة عن الظاهرة المعقدة للجريمة التي تميز فترة الانتقال التي يعيشها البلد. ولذلك يلزم أن يكون التعاون لتلبية هذه المطالب بأسلوب تكاملي، بحيث يكون التدريب الذي تقدمه الأكاديمية الوطنية للأمن العام ملبيا للاحتياجات التي كشفت عنها الشرطة الوطنية المدنية إبان انتشارها وعملها. وفي هذا السياق، فإن ضرورة تدريب عدد أكبر من رجال الشرطة وإكسابهم معارف قانونية وفنية راسخة إنما تقتضي تحديد المجالات التالية ذات الأولوية من مجالات مساعدة الأكاديمية الوطنية للأمن العام: (أ) تطوير المناهج الدارسية بحيث تشمل خطة للارتقاء والتحديث وبرنامجا للتخصصات وخطة للتدريب النموذجي؛ (ب) تدعيم نظام التدريب المستمر للأساتذة والمعلمين؛ (ج) زيادة فعالية نظام الاستدعاء والانتقاء.

دال - مكتب المدعي العام للدفاع عن حقوق الإنسان

٧٥ - يعتبر تعزيز دولة القانون وحماية حقوق الإنسان من العوامل الحاسمة لضمان سلم دائم في السلفادور. وينبغي مواصلة تدعيم مكتب المدعي العام للدفاع عن حقوق الإنسان باعتباره عنصرا أساسيا في الجهاز الوطني للحماية، إلى جانب الجهاز القضائي ومؤسسات حماية المجتمع المدني. وقد عجل المكتب بعملية تدعيمه بفضل العمل النشط لمديريه، ولا سيما المدير الحالي. وتمكينا للمكتب من أداء مهامه وتطوير أسلوب إدارته، عمد العديد من الجهات المانحة الثنائية ووكالات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، إلى تقديم المساعدة الفنية والمالية. وقد ساعد هذا التعاون على التعويض عن الموارد المحدودة المخصصة في ميزانية الجمهورية لتصريف أعمال هذه المؤسسة بشكل مرض.

٧٦ - وواصل مكتب المدعي العام للدفاع عن حقوق الإنسان تطوير أنشطته عملا بالقانون المنظم لأعماله. وقد انصبت هذه الجهود على ثلاثة مجالات رئيسية، هي: (أ) التحقق من الوقائع أو الحالات التي يحتمل أن تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان؛ (ب) تعزيز القدرة المؤسسية للمكتب؛ (ج) تعزيز حقوق الإنسان وتدريسها.

٧٧ - وخلال الفترة الماضية، وجه المكتب جهوده نحو تدعيم آلياته الخاصة بحماية الحقوق المدنية والسياسية. ويستعان على هذه الجهود بدعم بعثة المراقبين ومشورتها. وفي حالة انسحاب البعثة من البلد، ستلتمس جهود التعاون التكاملية التي ينسقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك عن طريق مشروع يستهدف تعزيز نظام الحماية وتعزيز أسلوب إدارة المكتب. ونتيجة لذلك التعاون، أصبح المكتب يتمتع حاليا بتنظيم وظيفي أفضل ومعايير أداء تساعد على القيام بالتحقيق على الوجه اللازم في الحالات التي يحتمل

أن تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان. وهذه الإصلاحات يكملها دعم منهجي ونظام حديث للمعلومات، إلى جانب مشاريع جديدة أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف.

٧٨ - وقد عملت هذه الإصلاحات على أن يكون المكتب في وضع أفضل لتوفير الحماية لحقوق الإنسان. فالتدخل الإيجابي للمكتب في حل شتى النزاعات الاجتماعية التي شهدتها الأشهر القليلة الماضية، إلى جانب تحسن نوعية تسوية هذه النزاعات وتزايد معدلها، إنما هي مظاهر بينة على نضج المكتب كمؤسسة. وفي مجال التدريب على حماية حقوق الإنسان والتعريف بها، يواصل المكتب أداء أعمال نشطة وفعالة بدعم من منظمات غير حكومية شتى ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك عن طريق برنامج تقديم المساعدة إلى المشردين والعائدين واللاجئين.

٧٩ - وإلى جانب تدعيم نظام الوصاية ونظام الإدارة، يتعين على المكتب أن يحرز تقدما في مجالات أخرى، مثل آليات حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وزيادة تفويض الصلاحيات للإدارات التابعة له والمكاتب الملحقة به؛ والرقابة على مشروعية أفعال الشرطة الوطنية المدنية وعلى مدى تعاونها مع تلك المؤسسة. كما يتعين توخي قدر أكبر من الفعالية في اللجوء إلى الرقابة الحكومية، وفي اختصاص المكتب في مجال تقديم العرائض القانونية للدفاع عن حقوق الإنسان عن طريق الإجراءات الاختصاصية للعدالة الدستورية. وفضلا عن ذلك، يتعين على المكتب أن ينمي علاقاته مع المنظمات غير الحكومية المختصة بحماية حقوق الإنسان. أما المرحلة الثانية من مشروع التدعيم، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتبرعات من أطراف ثالثة، فستساعد على تطوير هذه المجالات ذات الأولوية.

- - - - -